

فعالية السياسة المالية في ضبط التضخم في الاقتصاد الجزائري (1999-2022)

The effectiveness of fiscal policy in controlling inflation in the Algerian economy (1999-2022)

مسعودي سعاد¹، مومني إسماعيل²

¹جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة ، الجزائر، s.messaoudi@univ-emir.dz

²جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر، smail.moumeni@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/02/26

تاريخ الاستلام: 2023/12/07

ملخص:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى، وذلك لما تؤديه من دور رئيسي في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني والقيام بإصلاحات في مختلف المجالات؛ معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تعمل على تكييفها لتوجيه المسار الاقتصادي وتصحيح الاختلالات، بما في ذلك الحد من ظاهرة التضخم الذي يعد من أبرز المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات دول العالم والذي يعكس بدوره مدى فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة.

لذلك ناقشت هذه الدراسة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2022)، بتوضيح أهم أسبابه وآثاره ومدى استجابته لأدوات السياسة المالية المطبقة في تلك الفترة، حيث تم استخدام منهجية اختبار الانحدار الخطي البسيط باعتماد برنامج SPSS، لإيجاد العلاقة الديناميكية بين مؤشر أسعار الاستهلاك وأدوات السياسة المالية، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات أثر إيجابي بين أدوات السياسة المالية وبين مؤشر أسعار الاستهلاك.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية؛ التضخم؛ النفقات العامة؛ الإيرادات العامة؛ مؤشر أسعار الاستهلاك.

ترميز JEL : E31 , E62

Abstract:

Financial policy plays an important role among other policies because it plays a key role in achieving the objectives pursued by the State to promote the national economy and undertake reforms in various fields. It relies on its various tools, which adapt it to economic direction and rectify imbalances, Reduce the phenomenon of inflation, which is one of the most prominent problems experienced by the economies of the world, which in turn reflects the effectiveness of economic policies followed.

Therefore, this study discussed the phenomenon of inflation in Algeria during the period (1999-2022), by clarifying its most important causes and effects and the extent of its response to the financial policy tools applied in that period, where a simple linear regression test methodology was used, adopting the SPSS program, to find the dynamic relationship between the consumer price index and the tools. Fiscal policy. The study concluded that there is a positive relationship between fiscal policy tools and the consumer price index.

Keywords : fiscal policy; inflation; overhead; public revenues; Consumer price index.

JEL Classification Codes: E62 , E31

1. مقدمة:

تعد ظاهرة التضخم إحدى أبرز المشكلات التي تواجه اقتصاديات دول العالم على حد سواء وعلى اختلاف مستويات تقدمها، ويزداد تأثير هذه الظاهرة كلما توافرت البيئة المناسبة لذلك، حيث تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ورفع مستويات الأسعار، ويعاني الاقتصاد الجزائري من بيئة تعتبر قاعدة تنتمي من خلالها هذه الضغوط والتي تعمل بدورها على بروز التضخم وزيادة معدلاته حتى أضحى في يومنا هذا من أكبر التحديات التنموية التي تواجه الجزائر؛ خاصة أنه يخلف آثار على الناحية الاقتصادية وما يترتب عنها من انعكاسات على مختلف المجالات، مما دفع بالدولة إلى معالجة هذه الظاهرة والتحكم فيها من خلال تسطير جملة من السياسات الاقتصادية؛ ولعل أبرزها السياسة المالية بمختلف أدواتها التي تعمل على تحقيق أهداف الدولة في الاستقرار الاقتصادي.

إشكالية الدراسة:

من هذا التمهيد ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية السياسة المالية في معالجة التضخم في الاقتصاد الجزائري؟

والتي يندرج عنها الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسة المالية وفيما تتمثل أهدافها؟
- ما المقصود بالتضخم؟
- كيف يمكن ضبط ظاهرة التضخم باستعمال أدوات السياسة المالية؟

فرضية البحث:

تتمحور فرضية الدراسة في: إن السياسة المالية وبأدواتها المختلفة يمكن أن يكون لها دور فعال في معالجة وضبط التضخم في الاقتصاد الجزائري.

أهداف البحث:

- نظرا للتطورات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة ومختلف الإصلاحات التي قامت بها الدولة للتحكم في معدل التضخم، فإننا نرمي من خلال هذا البحث إلى بلوغ الأهداف التالية:
- التعرف على ظاهرة التضخم والآثار المترتبة عنها؛
 - دراسة وتحليل السياسة المالية كأداة تنتهجها الدولة الجزائرية لتحقيق الاستقرار في الأسعار؛
 - مناقشة أثر السياسة المالية في ضبط التضخم في الاقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة:

للإجابة على مختلف تساؤلات البحث وإثبات فرضية البحث أو نفيها اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة مختلف حيثيات البحث، حيث قمنا بجمع مختلف البيانات المتعلقة بتطور معدلات

التضخم، وإسقاطها على موضوع الدراسة، مع جمع البيانات المتعلقة بواقع السياسة المالية من إيرادات ونفقات وتحليلها واستنتاج مختلف النتائج.

الدراسات السابقة:

- من أهم الدراسات التي وقف عليها الباحثين والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بموضوع البحث:
دراسة دكتوراه للباحث: درواسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، جامعة الجزائر، 2006/2005" وقد ناقش الباحث من خلال هذه الدراسة دور السياسة المالية في إدارة الاقتصاد سواء في الدول المتقدمة أو النامية، مع دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، وقد تناولت هذه الدراسة بصفة عامة دور الدولة اقتطاعا وإنفاقا وفق طبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي.
- مقال الباحث: سيماء محسن علاوي الموسوم "بدور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)" طرح الباحث في هذه الدراسة أهمية السياسة المالية بين مجموع السياسات الاقتصادية، وهذا لقدرتها على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعدد التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ومعالجة ما يتعرض له من أزمات ومشاكل اقتصادية، ولعل أبرزها التي تعاني منها اقتصاديات دول العالم هي ظاهرة التضخم، ومن هذه النقطة جاءت فكرة البحث في دراسة دور السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري في ضبط التضخم.
- مقال الباحث: بلخير فريد بعنوان "أثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) دراسة قياسية باستخدام منهجية ARDL" أشار الباحث في هذه الدراسة إلى أهمية معرفة مدى استجابة التضخم لأدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990-2018) حيث تم استخدام منهجية اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، لإيجاد العلاقة بين مؤشر الأسعار وأدوات السياسة المالية في الأمدن القصير والطويل، وقد تم التوصل إلى أن ظاهرة التضخم في الجزائر ناتجة عن التوسع في الإنفاق العام في حين لا يقابلها التوسع في الجهاز الإنتاجي المحلي، هذا يعني أن للسياسة المالية التوسعية في الجزائر أثر كبير في حدوث ظاهرة التضخم، وقد اهتمت هذه الدراسة على التركيز على إحدى أدوات السياسة المالية (الإنفاق العام) في إحداث التضخم، إلا أنه في بحثنا تم التطرق أيضا إلى الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري والتي ساعدت بدورها في انتشار ظاهرة التضخم.

محاور البحث:

- لمعالجة مختلف حيثيات البحث، تم تقسيمه إلى ثلاث محاور:
- الجانب النظري للتضخم والسياسة المالية؛
- واقع السياسة المالية والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2022)؛

- قياس أثر السياسة المالية في ضبط التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1999-2022).

2. الجانب النظري للسياسة المالية والتضخم:

تعد السياسة المالية واحدة من أهم الوسائل التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي لتصحيح الاختلالات والقيام بإصلاحات في القطاع العمومي، حيث تسعى إلى تحقيق أهدافها والوصول إلى وضعية الاستقرار الاقتصادي من خلال التكيف الكمي والنوعي لأدواتها، ولعل أبرز الأهداف التي تسعى إليها الدولة هي تحقيق الاستقرار في الأسعار والحد من التضخم، وعليه سيتم تقسيم هذا المحور إلى نقطتين أساسيتين الأولى تهتم بدراسة السياسة المالية، والنقطة الثانية تدرس ماهية التضخم وآثاره الاقتصادية.

1.2. مفهوم السياسة المالية وأدواتها:

1.1.2. مفهوم السياسة المالية:

اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية "fisc" وتعني حافظ النقود أو الخزانة، وقد اختلفت تعاريف السياسة المالية باختلاف المراحل الزمنية والظروف الاقتصادية والفكرية، فضلا عن تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية. (الحاج، 2009، صفحة 201)

فقد عرفت "السياسات المالية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة من خلال الميزانية العامة للدولة مضافاً إليها الميزانيات المستقلة لبعض الأجهزة والجهات الحكومية بقصد تحقيق أهداف اقتصادية وغير اقتصادية معينة". (قحف، 1999، صفحة 2)

كما عرفت بأنها "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق العام والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار الغير مرغوبة على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية". (درواسي، 2005، صفحة 48)

وعرفت أيضا على أن "السياسة المالية هي تلك السياسات و الإجراءات المدروسة و المتعمدة المتصلة بمستوى و نمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية و بمستوى و هيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى". (درواسي، 2005، صفحة 49)

من خلال التعريفات السابقة نستطيع أن نقول أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي ترمي إليها.

2.1.2. أدوات السياسة المالية:

تؤثر السياسة المالية في النشاط الاقتصادي للدولة من خلال تجنيد أدواتها المتمثلة في النفقات العامة؛ والإيرادات العامة؛ ومن ثم التنسيق بينهما في الموازنة العامة، مع مراعاة أن طبيعة هذه الأدوات تختلف من بلد إلى آخر ومن مرحلة زمنية معينة إلى مرحلة أخرى تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفيما يلي سيتم دراسة كل أداة من الأدوات السابقة ذكرها على حدى.

أ. **النفقات العامة (Public Expenditures – Depenses Publiques):** تعتبر النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة في إشباع الحاجات العامة وفي تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، ويمكن تعريفها بأنها: " مبلغ من النقود تنفقه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام بغرض تحقيق نفع عام "؛ (زغلول حلمي و الحمود، 2002، الصفحات 39-41) وعليه فإن تعريف النفقة العامة في المالية الحديثة يدور حول ثلاث عناصر أساسية تعتبر في نفس الوقت صفات عن غيرها من أنواع النفقات فالعنصر الأول يتمثل في بالصفة النقدية للنفقات العامة حيث أن شيوع استخدام النقود في المعاملات والمبادلات أصبح أمراً طبيعياً في الوقت الراهن نتيجة لسيادة النظام النقدي والتخلي عن نظام المقايضة، والعنصر الثاني يتمثل بصدور النفقة من هيئة عامة وعلى هذا الأساس لا تعتبر نفقة عامة المبالغ التي ينفقها الأفراد العاديون ولو كانت تهدف إلى تحقيق النفع العام، أما العنصر الثالث فالهدف من الإنفاق العام هو تحقيق النفع العام، أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقات العامة من أجل إشباع الحاجات العامة. (محسن علاوي، 2016، صفحة 433) (بودخدخ، 2010، صفحة 31)

وبغية الوصول إلى أهداف الدولة من الإنفاق تصنف النفقات العامة حسب غرضها إلى نوعين: (عبود الفتلاوي، 2017، الصفحات 34-35)

• **التصنيف الوظيفي (Functional Classification):** وفقاً لهذا التصنيف تقسم النفقات العامة حسب وظائف الدولة الرئيسية وهي: نفقات الإدارة والسلطة العامة؛ العلاقات الخارجية؛ الأمن والعدالة؛ الدفاع القومي؛ التعليم والثقافة؛ الإجراءات الاجتماعية (العمل التقاعد والضمان الاجتماعي... إلخ)؛ الإجراءات الاقتصادية (الزراعة والصناعة والتجارة)؛ الإسكان.

• **التصنيف الاقتصادي (Economic Classification):** وفقاً لهذا التصنيف تنقسم النفقات العامة إلى نوعين هما:

- **النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية؛** فالنفقات رأسمالية هي الاستثمار بالأصول لفترات زمنية طويلة كالإنفاق الاستثماري في إنشاء المشروعات الإنتاجية العامة والإنفاق على عمليات الإحلال والتجديد والإنفاق على بناء المستشفيات والمدارس والسدود والطرق العامة وغيرها، أما النفقات الجارية فهي المبالغ التي تنفقه الدولة بصورة مستمرة كالمرتبات والأجور، ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن النفقات الرأسمالية تمكن الدولة من زيادة ثروتها المستقبلية وزيادة نموها الاقتصادي، أما الثانية فإنها تؤدي إلى هلاك جزء من ثروتها.

- **نفقات حقيقية ونفقات تحويلية؛** تمثل النفقات الحقيقية تياراً من النقود يقابله تياراً من السلع والخدمات مثل تسديد قيم السلع والخدمات التي تشتريها الدولة والأجور والمرتبات وغيرها، أما النفقات التحويلية فهي تمثل تياراً من النقود لا يقابله تياراً من السلع والخدمات المباشرة تهدف من ورائه الدولة إلى إعادة توزيع الدخل ومساعدة الفقراء كمخصصات البطالة والإعانات الاقتصادية المقدمة للمنتجين لدعم الصناعات المحلية والناشئة أو دعم أسعار السلع الأساسية، ويمكن التمييز بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية بأن

الأولى تؤدي إلى زيادة مباشرة في الإنتاج القومي، أما النفقات التحويلية فإنها لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج القومي.

ب. **الإيرادات العامة (Public Income – Public Revenus):** حتى تتمكن الدولة من الإنفاق العام لا بد لها أن تتوفر على الموارد اللازمة لتمويل هذه النفقات بكل جوانبها المختلفة، وهذه الموارد هي ما تعرف في المالية العامة بالإيرادات العامة.

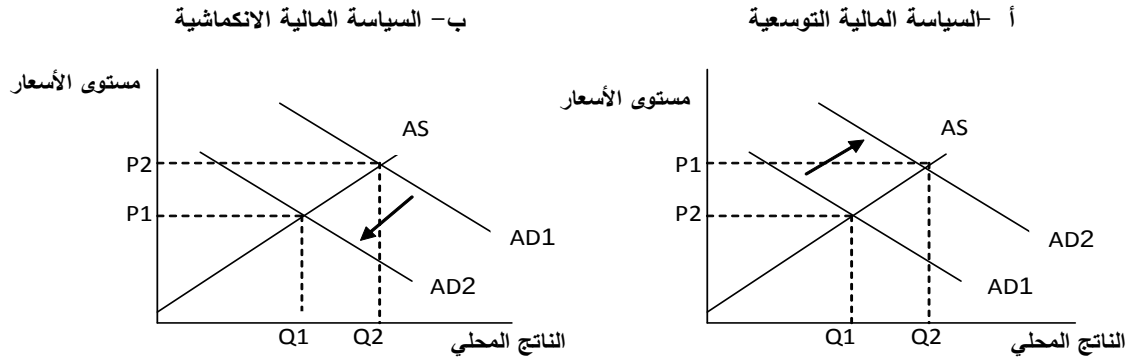
ويمكن تقسيم مصادر إيرادات الدولة إلى قسمين رئيسيين:

• **الضرائب والرسوم (Taxes and Charges):** تحظى الضرائب بأهمية كبيرة، فإضافة إلى أنها توفر القسم الأساسي من دخل الدولة، فهي تضع العديد من الإمكانيات في متناول الحكومة أيضا، (فرهاني فرد، 2014، صفحة 39) وتعتبر من الإيرادات العامة التي تدخل خزينة الدولة بصفة تكاد تكون دورية ومنظمة حيث تستخدم حصيلتها في تمويل النشاط المالي للدولة وتحقيق المنافع العامة، (الأسعر، 2016، صفحة 131) فهي مساهمة إجبارية للأفراد في تحمل أعباء الخدمات العامة، وتكون إما مباشرة تفرض على دخول الأفراد (ضريبة الدخل)، أو غير مباشرة تفرض على نشاط الأفراد كالاستيراد والتصدير (الضريبة الجمركية). (محسن علاوي، 2016، الصفحات 434-435)

• **القروض العامة (Public Loans):** وهي الأداة الأساسية الثانية من أدوات الإيرادات العامة في السياسة المالية، وتلجأ الدولة إلى هذه الأداة نتيجة سببين الأول: تكون الضرائب في حدها الأقصى والثاني: تكون للضرائب ردود أفعال اجتماعية عنيفة، وهناك أنواع عديدة من القروض منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي وكلاهما يمثل عبء على الاقتصاد القومي لأنه يتوجب إعادة أصل القرض (الدين) مع الفوائد المترتبة عليه، وكذلك أن القروض الخارجية غالبا ما ترتبط بشروط سياسية معينة، لذا وجب على الدولة أن تستغل هذا القرض بالشكل الأمثل كتمويل الاستثمارات وبناء الجهاز الإنتاجي. (بخيت حيدر و فريق جباد، 2012، صفحة 192)

هذا وتتوقف فاعلية السياسة المالية على الحالة الزاهنة للاقتصاد سواء كان في حالة رواج أم انكماش، إذ يمكن أن تؤثر على الطلب الكلي انخفاضا وارتفاعا باستعمال التغيرات الضريبية والاتفاقية ففي أوقات الكساد تزداد النفقات العامة وذلك لخلق زيادة في الطلب الكلي الفعلي و الوصول بالاقتصاد الوطني إلى مستوى التشغيل الكامل لليد العاملة وهو ما يعرف بالسياسة المالية التوسعية، و يحدث العكس في أوقات الازدهار؛ حيث تقل النفقات العامة لتجنب الزيادة التضخمية في الأسعار وتدهور قيمة النقود بسبب وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، وهو ما يشكل لنا سياسة مالية انكماشية، (السريتي و نجا، 2014، الصفحات 230-231) (محمد راشد علي، 2020، صفحة 260) (G Gravelle & L Hungerford, 2011, pp. 2-3) وسنوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أنواع السياسات المالية



المصدر: الزعبي وأبو الزيت، 2000، صفحة 205

حيث أن: AS هو العرض الكلي؛ و AD1 هو الطلب الكلي.

2.2. مفهوم التضخم وآثاره الاقتصادية:

تعتبر ظاهرة التضخم من بين أهم الموضوعات الاقتصادية التي تشغل صناع السياسات الذين ينصب تركيزهم على تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والحد من ظاهرة التضخم وآثارها السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية، وفيما يلي سيتم التعرف على مفهوم التضخم والتطرق إلى آثاره الاقتصادية بالشكل التالي:

1.2.2. مفهوم التضخم:

يعرف التضخم (Inflation) بصفة عامة أنه " الارتفاع المتزايد والمستمر في المستوى العام للأسعار"، (الربيعي، 2013، صفحة 11) وعليه فإن المفهوم العام للتضخم يتوقف على شرطين أساسيين هما: (السريتي و نجا، 2014، الصفحات 252-253)

أ. الارتفاع في المستوى العام للأسعار؛ بينما إذا كان هناك ارتفاع في أسعار بعض السلع أو عدد محدود منها فإنه لا يعد تضخماً، لأنه قد يكون هذا الارتفاع خاص بظروف تتعلق بإنتاج هذه السلع لظروف طبيعية مؤقتة، كما أن ارتفاع أسعار بعض السلع قد يقابله انخفاض في أسعار مجموعة أخرى من السلع، ومن ثم لا يرتفع المستوى العام للأسعار.

ب. استمرارية الارتفاع في المستوى العام للأسعار؛ أي أن يكون على المدى الطويل، وبالتالي فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب ظروف طارئة أو عارضة في أحد الفصول أو أحد السنوات لا يعد تضخماً لأنه لا يتسم بصفة الاستمرارية.

2.2.2. الآثار الاقتصادية للتضخم:

يترتب على التضخم العديد من الآثار السلبية لما يترتب على الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار من ارتفاع في نفقات المعيشة وارتفاع نفقات الإنتاج، لعل أهم هذه الآثار ما يلي:

أ. آثار التضخم على الدخل الحقيقي: في أوقات التضخم يركز الاهتمام حول الدخل الوطني الحقيقي لأن ارتفاع الأسعار باستمرار يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للنقود من ثم يتحول الاهتمام من كمية النقود التي يحصل عليها الفرد كدخل له إلى الكمية التي يستطيع الفرد أن يحصل عليها من السلع والخدمات مقابل دخله النقدي، (مسمش، 2010، صفحة 63) ونفرق هنا أربع فئات من المجتمع وفقا لمدى تأثرهم بالتضخم: (السريتي و نجا، 2014، الصفحات 270-271)

• فئة أصحاب الدخل النقدي الثابتة: تكون دخولها النقدية ثابتة، وبالتالي تنخفض دخولهم الحقيقية بنفس معدل التضخم، مثل أصحاب الإيجارات الثابتة المحددة بالقانون، وهي أكثر فئات المجتمع تضررا من التضخم.

• فئة أصحاب الدخل النقدي شبه الثابتة: تزداد دخولها النقدية بنسبة أقل من نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار، وبالتالي تنخفض دخولهم الحقيقية بالفرق بين معدل التضخم ومعدل الزيادة في دخولهم النقدية، وتضار هذه الفئة ولكن بدرجة أقل مقارنة بالفئة الأولى، مثل أرباب المعاشات ومضفي الحكومة.

• فئة أصحاب الدخل الحقيقية الثابتة: تزداد دخولها النقدية بنفس نسبة الزيادة في مستوى الأسعار، ولذا تضل دخولهم الحقيقية ثابتة، فهي لا تضار ولا تستفيد من التضخم، مثل: العمال في الدول المتقدمة في ظل وجود نقابات عمال قوية.

• فئة أصحاب الدخل النقدية المتغيرة: تزداد دخولها النقدية بنسبة تفوق نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار، ولذا تزداد دخولهم الحقيقية وتستفيد من التضخم، مثل التجار، أرباب الأعمال والحرفيين والمهنيين.

ب. آثار التضخم على الادخار والاستهلاك والاستثمار: يتوقف الادخار على الدخل الحقيقي فكلما ارتفع الدخل الحقيقي للفرد كلما زاد الميل الحدي للادخار، ويحدث ذلك لأن زيادة الدخل تسمح للأفراد بالحصول على كمية كبيرة من السلع والخدمات مقابل التخلي عن جزء محدود من الدخل هذا الجزء الباقي (الآخر) يعد بمثابة فائض يوجه إلى الادخار، ففي حالة التضخم فإنه سوف ينخفض الدخل الحقيقي لانخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم التأثير على الاستهلاك بتوجيه الجزء الأكبر من الدخل لسد حاجات الاستهلاك وتقل الرغبة على الادخار والذي يؤدي إلى تخفيض معدل الاستثمار وتخفيض معدل النمو الاقتصادي.

كما أن التضخم يؤدي إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تنتج سلعا أسعارها مرتفعة وغالبا ما تكون سلعا ذات ربح سريع ومضمون، والمضاربة على العقارات والأوراق المالية، وكل هذه العوامل من شأنها تخفيض الإنتاج وعدم التشجيع على رفع الكفاءة الإنتاجية وتشجيع أعمال المضاربة، فقد يدفع التضخم المستثمرين على اتخاذ قرارات غير صحيحة بشأن توقعات عائد الاستثمار في الكفاءة الحدية لرأس مال المستثمر. (شلوفي، 2018، صفحة 43) (محسن علاوي، 2016، صفحة 436)

ت. آثار التضخم على ميزان المدفوعات: يمارس التضخم تأثيرا سلبيا على ميزان المدفوعات، إذ يترتب عليه ما يلي: (السريتي و نجا، 2014، صفحة 227)

- زيادة العجز في الميزان الجاري بسبب نقص الصادرات لأنها تكون أعلى نسبيا وزيادة الواردات لأنها تكون أرخص نسبيا.
- هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى عملات ودول أخرى ذات فائدة حقيقية أعلى.
- إحجام رؤوس الأموال الأجنبية عن التدفق إلى داخل الدولة بسبب انخفاض أسعار الفائدة أو العائد الحقيقي على الاستثمارات.

3. واقع السياسة المالية والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2022):

خلال فترة السبعينات والثمانينات اعتمدت الجزائر سياسة مالية توسعية معتمدة على الجباية البترولية لكن حدوث الأزمة النفطية سنة 1986 زعزع الاقتصاد الوطني وظهرت اختلالات في الاستقرار الاقتصادي، مما استدعى إلى القيام بإصلاحات اقتصادية بالاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية، وتميزت السياسة المالية خلال هذه الفترة بتقليص النفقات وزيادة التحصيل الضريبي، وانطلاقا من سنة 1999 عرفت أسعار البترول ارتفاعا ملحوظا، (Hambli, 2018, p. 82) حيث شهدت المالية العامة فائض في الميزانية منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2007 وهو ما سمح باعتماد سياسات مالية توسعية تقوم على الزيادة المطردة في عجز الميزانية وصل فيها إلى معدلات قصوى تقترب من 20% من الناتج المحلي الإجمالي بداية من سنة 2012 إلى غاية حدوث أزمة النفط الأخيرة منتصف سنة 2014 اضطرت من خلاله الحكومة وضع قانون مالية تكميلي من أجل معالجة العجز الكبير في الميزانية، حيث قلصت الحكومة سنة بعد سنة مستوى العجز الحكومي تحت مقدار 10% وإن كان هذا الانخفاض لا يتمتع بهامش مناورة كبيرة لسبب بسيط هو تراكم نفقات التسيير المقدرة بـ 4500 مليار دينار؛ أي بمعدل 66% من ميزانية الدولة والمتمثلة بشكل كبير في نفقات الأجور والتي لا تستطيع الحكومة التراجع عنها أما النفقات الاستثمارية فقد تراجعت إلى النصف بمقدار 2200 مليار دينار سنة 2017 وهو ما أثر سلبا على معدلات النمو التي تعود عليها الاقتصاد الجزائري، (سي محمد و بن با، صفحة 90) زيادة على ذلك فإن الحكومة قد حددت هدفين رئيسيين في إطار تطبيقها لهذه التدابير تتمثل في ترشيد و تسقيف النفقات لأقل من 7000 مليار دج؛ وإعداد الميزانية على أساس ارتفاع سنوي للجباية العادية بنسبة 11% وهو ما سيسمح بتوازن ميزانية الدولة والدخول إلى سنة 2020 بتدابير ملموسة وسريعة للتنويع الاقتصادي، كما عملت على استهداف تخفيض مستوى العجز في الميزانية إلى النصف بحلول عام 2021 من 10.4% إلى 5% بحلول عام 2021. (جريزي و شريط، صفحة 1236)

وقد أدى ذلك إلى تذبذب معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، الأمر الذي يتطلب تفعيل أدوات السياسة المالية والتي إذا تم استخدامها استخداما أمثل ستعزز من قوة الاقتصاد الوطني في إطار التحديات الكبيرة التي يواجهها داخليا وخارجيا، واستنادا إلى ما تقدم ينبغي دراسة واقع السياسة المالية في الجزائر عبر دراسة تطور النفقات العامة والإيرادات العامة خلال فترة الدراسة، إضافة إلى مناقشة تطور ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري من خلال النقاط التالية:

1.3. تحليل اتجاه السياسة المالية في الجزائر:

1.1.3. تطور النفقات العامة في الجزائر خلال مدة الدراسة:

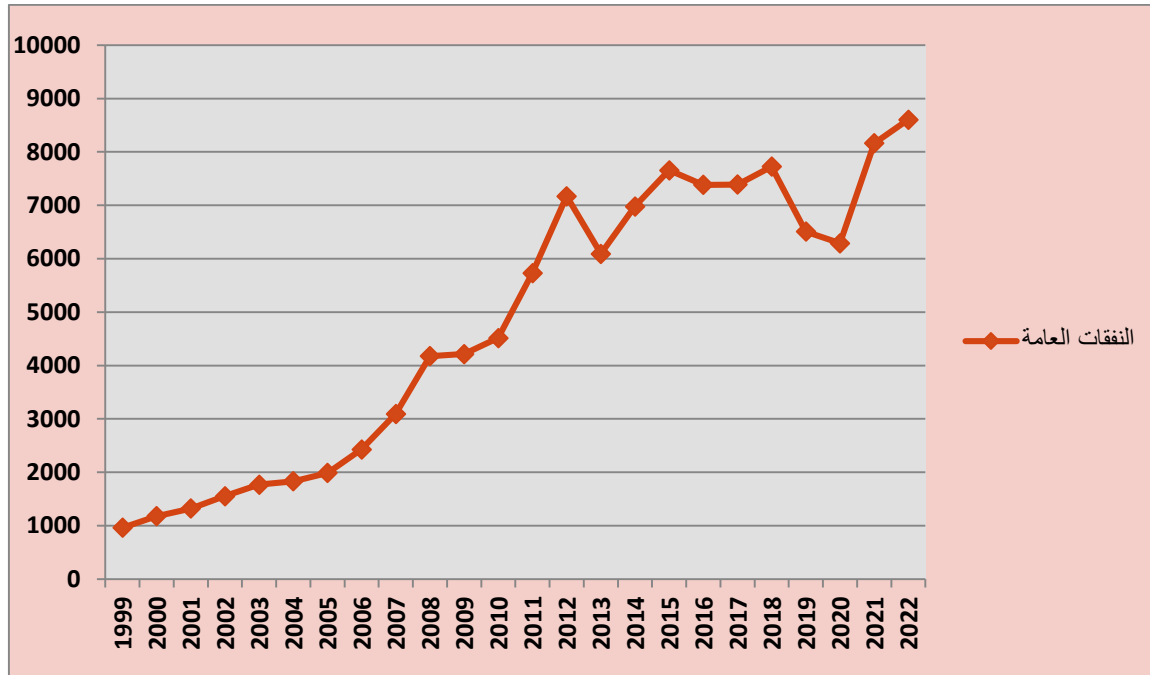
من خلال تتبع مسار النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري نجد أنه حقق مستويات مرتفعة خلال مدة الدراسة، وإن من جملة الأسباب التي أدت إلى هذا الارتفاع اعتماد الحكومة على سياسة مالية توسعية مرتكزة على الجباية البترولية بعد تلك التقييدية التي اعتمدت في سنوات التسعينات، وفي هذا الإطار تم اعتماد ثلاثة برامج إنفاقية هامة بغلاف مالي إجمالي قدره 443 مليار دولار وتمثلت هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ثم برنامج النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014) كما تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي (2015-2019)، وقد تأثرت هذه النفقات بشكل كبير أثناء تراجع العوائد النفطية حيث اعتمدت الحكومة سياسة مالية انكماشية قضت إلى تخفيض مستويات الإنفاق العام، والجدول والشكل المواليان يوضحان تطور حجم النفقات في الجزائر خلال هذه مدة الدراسة:

الجدول رقم (01): النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2022). الوحدة: (مليار دينار جزائري)

السنوات	النفقات العامة	السنوات	النفقات العامة
1999	961.7	2011	5731.4
2000	1178.1	2012	7169.9
2001	1321.0	2013	6092.1
2002	1550.6	2014	6980.2
2003	1766.2	2015	7656.3
2004	1831.8	2016	7383.6
2005	1985.9	2017	7389.3
2006	2428.5	2018	7726.3
2007	3092.7	2019	6507.9
2008	4175.7	2020	6289.9
2009	4214.4	2021	8164.8
2010	4512.8	2022	8605.5

Source: la Banque d'Algérie, 2002-2018

الشكل رقم (02): النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2018)



المصدر: معطيات الجدول رقم (01) أعلاه.

من خلال تتبع معطيات الجدول والشكل السابقان نجد أن النفقات العامة في الجزائر تميزت بوتيرة نمو سريعة إبتداء من سنة 2000 بسبب تحسن مداخيل المحروقات حيث سجلت أسعار المحروقات ارتفاعا في الأسواق الدولية ساهم بدوره في رفع النفقات العامة إلى نسبة تقدر ب 22% سنة 2000 ثم واصلت الزيادة إلى 13% سنة 2004، ثم ارتفعت هذه النسبة لتسجل أعلى مستوى لها خلال هذه الفترة 35% سنة 2008 وهذه النسب المتزايدة في عمومها تتناسب مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، وقد استمر المنحنى التصاعدي للإنفاق العام حتى سجل انخفاضا قياسيا قدر ب 15% سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، بسبب بؤادر أزمة أسعار البترول بدءا من السادسي الثاني لسنة 2014، أما فيما يخص سنة 2016 فقد عرفت تراجعا بمعدل 3% نتيجة الإجراءات التقشفية المتضمنة لقانون المالية لتلك السنة، و عرفت النفقات العامة ارتفاعا نسبيا ليصل إلى 4.5% سنة 2018، ثم عادت بعد ذلك إلى الانخفاض سنة 2020 بسبب جائحة كورونا وما صاحبها من أوضاع اقتصادية حيث سجل انخفاضا قدر ب 3% ليعود إلى الارتفاع مجددا حيث بلغت نفقات التسيير 5358.9 أما نفقات التجهيز فقد بلغت 3246.7 سنة 2022.

2.1.3. تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال مدة الدراسة:

تصنف الإيرادات العامة في ميزانية الدولة الجزائرية إلى قسمين: الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية.

أ. الإيرادات الضريبية (الجبائية): وتتمثل في إيرادات الجبائية العادية والجبائية البترولية.

• الجبائية العادية: وتتكون من مختلف الضرائب والرسوم.

فعالية السياسة المالية في ضبط التضخم في الاقتصاد الجزائري (1999-2022)

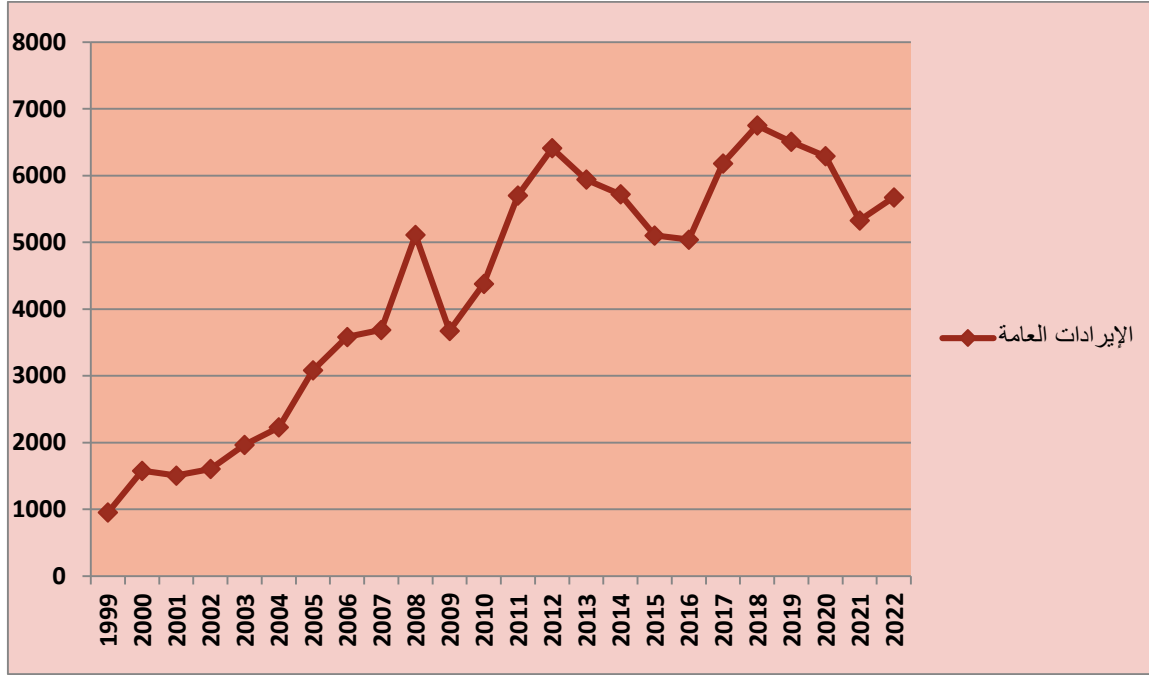
- الجباية البترولية: تتكون من مجموع إقتطعين وهما؛ ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.
- ب. الإيرادات الغير ضريبية: وتشمل إيرادات أملاك الدولة، الإيرادات المختلفة للميزانية، الإيرادات الاستثنائية.
- إيرادات أملاك الدولة (الدومين): والتي تتمثل في حصيلة استغلال أو تأجير أو بيع أملاك الدولة كالإتاوات المحصلة من الشركات والأشخاص الذين يستغلون المناجم والمحاجر التي تعود ملكيتها للدولة، وكذا المكافآت التي تحصل عليها الدولة من جراء تخصيص المباني العامة لمصالح البريد والمواصلات.
- الإيرادات المختلفة للميزانية: كإيرادات بيع المجلات والمنشورات، وبعض الرسوم التي تحصل عليها الدولة من المتاحف والمناطق الأثرية.
- الإيرادات الاستثنائية: وتتمثل في مساهمة الدفع التي يقدمها البنك المركزي وحقوق الدخول والهبات المقدمة من الخارج. (برياش و بوحلايس، الصفحات 54-55)

الجدول رقم (02): الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2022) الوحدة: (مليار دينار جزائري)

السنوات	الإيرادات العامة	السنوات	الإيرادات العامة
1999	950.5	2011	5703.4
2000	1578.1	2012	6411.3
2001	1505.5	2013	5940.9
2002	1603.2	2014	5719.0
2003	1966.6	2015	5103.1
2004	2226.6	2016	5042.2
2005	3081.7	2017	6182.8
2006	3582.3	2018	6751.4
2007	3688.5	2019	6507.0
2008	5111.0	2020	6289.7
2009	3672.9	2021	5328.2
2010	4379.6	2022	5673.3

Source: la Banque d'Algérie, 2002-2018

الشكل رقم (03): الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2018)



المصدر: معطيات الجدول رقم (02) أعلاه.

يمكن تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال (1999-2022) من خلال تتبع معطيات الجدول السابق حيث نجد أن الإيرادات العامة تزايدت من سنة لأخرى حيث سجلت نسبة 66% سنة 2000، ووصلت سنة 2014 إلى انخفاض قدرت بـ 3%، هذا ما يوضح أن ارتفاع الإيرادات يعتبر انعكاسا مباشرا لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية (عامل خارجي)، لذلك يبقى الرفع من الإيرادات خارج المحروقات على المدى القصير والمتوسط؛ مع اعتماد خطة إستراتيجية على المدى الطويل، هو التحدي الكبير أمام السلطات العمومية في الجزائر، حيث لابد من تعبئة موارد إضافية مع مراعاة البعد الاجتماعي في حالة فرض ضرائب جديدة والبعد الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار بصفة عامة.

2.3. تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر:

تعتبر مشكلة التضخم من بين أهم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري منذ عقود مما أثر ذلك على النشاط الاقتصادي والأوضاع الاجتماعية، ورغم التدابير التي اتبعتها السياسات النقدية والمالية والتي أدت إلى حصول استقرار في معدلات التضخم وأحيانا انخفاضها، إلا أن هذه المشكلة لا تزال تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، (دحمان، عبد الكريم، و عمراني، صفحة 193) فقد اعتمدت السلطات السياسية للجزائر منذ استقلالها على التخطيط المركزي، إذ لم تولي اهتماما كبير لدور البنك المركزي من خلال السياسة النقدية والتي تعتبر أداة من الأدوات المهمة لمجابهة ظاهرة التضخم، حيث كانت السلطات الحكومية تتدخل مباشرة في فرض رقابتها على المتغيرات النقدية بما يضمن تلبية الحاجيات الاقتصادية مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، حيث أنه مع بداية الثمانينات أدى النقص في الإنتاج الفلاحي إلى استيراد المواد الغذائية التي شهدت ارتفاعا في أسعارها الدولية في ذلك الوقت إضافة إلى انهيار أسعار البترول سنة 1986 مما أدى إلى تدهور

الميزان التجاري وثقل حجم المديونية، الأمر الذي أجبر الجزائر على الموافقة على إجراء إصلاحات اقتصادية أدت إلى تغيير نظامها الاقتصادي بالانتقال إلى الاقتصاد المفتوح، وهو ما نلاحظه من خلال الارتفاع القياسي لمعدلات التضخم من سنة 1990 إلى 1995 حيث شهدت سنة 1992 أعلى نسبة للتضخم في الجزائر قدرت بـ 31.7% وكان ذلك جراء سياسة تحرير الأسعار ورفع الدعم الحكومي عنها، إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الذي كان له انعكاسات كبيرة وفورية على أسعار المنتجات المستوردة بعد تحرير التجارة الخارجية مما أجبرها على تغطية العجز الحاصل عن طريق إصدار النقود، وبعد سنة 1995 عادت معدلات التضخم إلى الانخفاض والاستقرار بشكل ملموس، (بن العيب و كبير، الصفحات 97-98) وفيما يلي سيتم عرض أهم مسببات التضخم في الجزائر و تحليل معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار خلال الفترة (1999-2022).

1.2.3. مسببات التضخم في الجزائر: (دحمانى، عبد الكريم، و عمراني، صفحة 197)

يرى بعض المحللين الاقتصاديين أنه من أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في الأسباب التالية:

أ. التوسع في مكونات الإنفاق الكلي من خلال التزايد المستمر في الاستهلاك الخاص والعام والإنفاق الاستثماري؛

ت. الزيادة في تكاليف الإنتاج خاصة أن جل المواد الأولية مرتبطة بالاستيراد بنسبة كبيرة؛

ث. التوسع النقدي غير المراقب ودور المديونية الداخلية وعجز الميزانية في تفاقمه.

2.2.3. تحليل واقع التضخم في الجزائر:

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستوى الأسعار، فإذا اتضحت الحركة التصاعدية في مستويات الأسعار دلّ ذلك على وجود قوى تضخمية باعتبار أن الارتفاع المستمر في أسعار الاستهلاك يعد مظهراً هاماً للتضخم، (لفضل و دحمانى، صفحة 299) و سيتم توضيح مختلف التطورات التي عرفها مؤشر أسعار الاستهلاك*¹ ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2022) كما يلي:

الجدول رقم (03): مؤشر أسعار الاستهلاك ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2022)

السنوات	مؤشر الأسعار	معدل التضخم	السنوات	مؤشر الأسعار	معدل التضخم
1999	/	2.6%	2011	145.35	4.5%
2000	/	0.3%	2012	158.48	8.9%

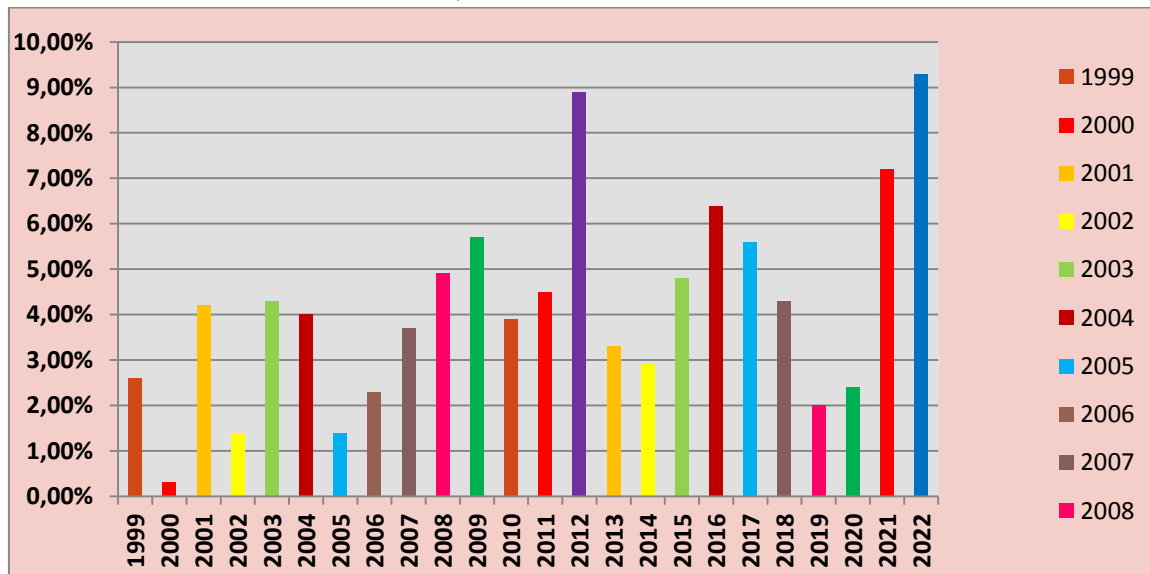
*مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI): يعرف مؤشر أسعار الاستهلاك، بأنه مؤشر يقيس نسبة تغير أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، من شهر إلى آخر أو من فصل لآخر أو من سنة لأخرى، وتجمع تغيرات الأسعار من المتاجر وغيرها من منافذ التجزئة، وتمثل الطريقة المعتادة للحساب، في أخذ متوسط التغيرات في أسعار مختلف المنتجات، حسب الفترة المعتمدة في الحساب باستخدام متوسط المبالغ، التي تنفقها الأسر المعيشية عليها كأوزان ترجيحية، فمؤشرات أسعار المستهلكين هي إحصائيات رسمية تنتجها عدة مؤسسات كالمكاتب الإحصائية، الوزارات الإنتاجية أو الخدماتية أو البنك المركزي، ويجري إصدارها بأسرع ما يمكن، عادة بعد حوالي عشرة أيام من انتهاء آخر الشهر أو ربع السنة. (بن يوسف، 2015-2016، صفحة 102)

2001	100	%4.2	2013	160.30	%3.3
2002	102.10	%1.4	2014	168.72	%2.9
2003	107.78	%4.3	2015	176.08	%4.8
2004	110.14	%4.0	2016	188.33	%6.4
2005	111.49	%1.4	2017	197.62	%5.6
2006	115.77	%2.3	2018	202.96	%4.3
2007	121.33	%3.7	2019	207.90	%2.0
2008	127.23	%4.9	2020	215.21	%2.4
2009	134.55	%5.7	2021	233.47	%7.2
2010	138.22	%3.9	2022	255.17	%9.3

Source:

- Office National des Statistiques, 2018
- la Banque d'Algérie, 2002-2018
- Banque d'Algerie, 2022
- World bank, 2022

الشكل (04): مؤشر أسعار الاستهلاك ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2022)



المصدر: معطيات الجدول رقم (02) أعلاه.

خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم بسبب مواصلة جهود الدولة للحد من الضغوط التضخمية، ففي سنة 1999 وصل معدل التضخم إلى 2.6% بعد أن وصل إلى أعلى مستوياته في أواخر التسعينات، وتزامن هذا النجاح في التخفيض وألغى الدعم العام في السلع الاستهلاكية، كما بلغ معدل التضخم رقم قياسي سنة 2000 قدر بـ 0.3% كحد أدنى لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، ويرجع الفضل في ذلك إلى جهود السياسة النقدية الانكماشية في التحكم في حجم الطلب الكلي وبالتالي الحد من الطلب على النقود، أي تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لهدف استقرار الأسعار عند مستوى مماثل، إلا أن هذا الانخفاض لم يستمر طويلا بل سرعان ما عاد إلى الارتفاع سنة 2001 بمعدل 4.2% ويعود ذلك إلى نمو المجمع النقدي M2 بنسبة 22.5% والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، أما سنة 2002 فقد عرفت انخفاضا في معدل التضخم وصل إلى 1.4% ثم عاد إلى الارتفاع لينخفض بعد ذلك سنة 2005 ويصل إلى 1.4% بسبب عودة أسعار البنترول إلى مستوياتها الطبيعية وانخفاض معدل السيولة إلى 39%، كما عرفت سنة 2007 معدل تضخم مرتفع نسبيا قدر بـ 3.7% أي تجاوز المعدل المستهدف من طرف السلطة النقدية والمقدر بـ 3% ويرجع ذلك إلى نمو فائض السيولة المصرفية بـ 43%، ثم ارتفع بعد ذلك التضخم سنة 2008 إلى 4.9% بسبب ارتفاع أسعار الخدمات، أما سنة 2009 فقد قفز معدل التضخم إلى 5.7% بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وذلك راجع إلى التضخم المستورد الذي حدث سنة 2008، ثم عاد التضخم إلى الانخفاض ليصل إلى 3.9% سنة 2010، إلا أن هذا الانخفاض لم يدم طويلا فسرعان ما عادت معدلات التضخم إلى الارتفاع ليصل سنة 2011 إلى 4.5% وذلك راجع للتوسع النقدي وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية.

وقد وصلت معدلات التضخم سنة 2012 إلى الذروة وقد فسر ذلك بتزايد الأسعار منتجات الغذائية. ليصل إلى 8.9%، ليتراجع بعد ذلك إلى 3.3% سنة 2013 بسبب انخفاض أسعار المنتجات الغذائية لتصل إلى 4.02%، ومن جهة أخرى راجع إلى انخفاض في الأسعار الدولية السنوية المتوسطة لمنتجات الفلاحة المستوردة، إلى أن وصل 2.9% سنة 2014، أما سنة 2015 فقد وصل معدل التضخم إلى 4.8% بسبب انخفاض سعر برميل البنترول من 109.55 دولار في السداسي الأول من سنة 2014 إلى 58.23 دولار في السداسي الأول من سنة 2015 واستمر إلى أن وصل في نهاية 2015 إلى 37 دولار للبرميل، أدى إلى عجز الميزانية وانخفاض في قيمة العملة الوطنية وارتفاع معدل التضخم إلى 4.8%، ومع دخول قانون المالية 2016 حيز التنفيذ تضمن زيادات معتبرة في بعض المواد الاستهلاكية أهمها الوقود والذي انعكس على أسعار كل السلع والخدمات، ليبلغ في ديسمبر 2016 6.4% وهو معدل مرتفع عملت السلطة الدولية على تخفيضه ليصل إلى معدل التضخم المستهدف في الجزائر وقد سجل انخفاضا معتبرا سنة 2017 بمعدل قدره 5.6% لتستمر جهود السياسة النقدية في تخفيض هذا المعدل ليصل إلى 4.8% سنة 2018، (فوزي، الصفحات 769-770)، (la Banque d'Algérie, 2002-2018) إلا أنه قد عاد إلى الارتفاع القياسي فقد وصل 7.2% سنة 2021 وبلغ حسب التقديرات أعلى مستوياته على مدى 26 عاما ليسجل 9.3% في 2022 لاسيما بسبب الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية التي زادت بنسبة 13.6% في الجزائر (الدولي، 2023/04/01).

4. قياس أثر السياسة المالية في ضبط التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1999-2022):

سيتم من خلال هذا المحور معرفة أثر السياسة المالية في التحكم وضبط التضخم معبرا عنه خلال الدراسة بمؤشر أسعار الاستهلاك، من خلال دراسة قياسية توضح دور السياسة المالية وأدواتها في تحديد مستويات الأسعار في الجزائر خلال الفترة (1999-2022) وللوصول إلى النتائج التي توضح هذا الأثر سيقسم هذا المحور إلى نقطتين أساسيتين الأولى تهتم بدراسة التحليل القياسي لهذا الأثر، والنقطة الثانية تدرس نتائج هذا التحليل القياسي.

1.4. التحليل القياسي لأثر السياسة المالية على التضخم:

يعد النموذج القياسي إحدى الطرائق التي يمكن بواسطتها تسهيل وتبسيط حقيقة أو ظاهرة من الظواهر الاقتصادية المعقدة، التي تضم جملة من المتغيرات المختلفة، والهدف الأساسي من صياغة النماذج القياسية هو تحليل صحة فروض النظرية الاقتصادية واختبارها. (Valavanis, 1959)

ولغرض قياس أثر أدوات السياسة المالية على معدلات التضخم تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Least Ordinary Square)، وقد تم تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة وإدخال كافة البيانات على الحاسب الآلي باعتماد برنامج spss الإحصائي، وفيما يتعلق بمتغيرات النموذج القياسي المستخدم في هذا البحث فهي المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، إذ تتمثل المتغيرات المستقلة بـ النفقات العامة، والإيرادات العامة، في حين يمثل معدل التضخم (معبرا عنه بمؤشر أسعار الاستهلاك) المتغير التابع وبالإمكان التعبير عن النموذج بالشكل الآتي:

$$Y=b_0+ b_1x$$

حيث أن:

Y: المتغير التابع (معدل التضخم معبر عنه بمؤشر أسعار الاستهلاك)؛

X: المتغير المستقل (النفقات العامة والإيرادات العامة).

وبعد إدخال البيانات ظهرت لدينا النتائج التالية:

1.1.4 أثر النفقات العامة على معدلات التضخم:

بعد تحليل الانحدار ظهرت المعادلة بالشكل الآتي:

- $Y = 71.95 + 0.02x$
- $r = 0.909$
- $R^2 = 0.826$
- $T (9.748)$
- $F (95.015)$

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة F البالغة (95.015) بدلالة (0.000) أصغر من مستوى المعنوية (0.05) يشير معامل الارتباط r الذي بلغت قيمته (0.909) إلى وجود علاقة طردية جدا بين النفقات العامة ومعدل التضخم (مؤشر مستوى الاستهلاك)، أما معامل التحديد R^2 والذي يحدد القوة التفسيرية للنموذج والمقدر إلى أن (82.6%) من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم (مؤشر مستوى الاستهلاك) تفسر من خلال التغيرات الحاصلة في النفقات العامة، والباقي راجع لعوامل أخرى، كما جاءت قيمة b التي توضح العلاقة بين المعدل التضخم والنفقات العامة بقيمة (0.02) ذات دلالة إحصائية حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة T والدلالة المرتبطة بها، ويعني ذلك أنه كلما زادت النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة ارتفع معدل التضخم (مؤشر مستوى الاستهلاك) بمقدار (0.02).

2.1.4. أثر الإيرادات العامة على معدلات التضخم:

بعد تحليل الانحدار ظهرت المعادلة بالشكل الآتي:

- $Y = 58.92 + 0.02x$
- $r = 0.788$
- $R^2 = 0.621$
- $T (9.748)$
- $F (5.725)$

أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة F البالغة (5.725) بدلالة (0.000) أصغر من مستوى المعنوية (0.05) يشير معامل الارتباط r الذي بلغت قيمته (0.788) إلى وجود علاقة طردية بين الإيرادات العامة ومعدل التضخم (مؤشر مستوى الاستهلاك)، أما معامل التحديد R^2 والذي يحدد القوة التفسيرية للنموذج والمقدر إلى أن (62.1%) من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم (مؤشر مستوى الاستهلاك) تفسر من خلال التغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة، والباقي راجع لعوامل أخرى، كما جاءت قيمة b التي توضح العلاقة بين المعدل التضخم والنفقات العامة بقيمة (0.02) ذات دلالة إحصائية حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة T والدلالة المرتبطة بها، ويعني ذلك أنه كلما زادت الإيرادات العامة بمقدار وحدة واحدة ارتفع معدل التضخم (مؤشر مستوى الاستهلاك) بمقدار (0.02).

2.4. أثر السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر:

نظرا لما أظهرته نتائج التحليل القياسي من أثر أدوات السياسة المالية (النفقات العامة والإيرادات العامة) في تزايد معدلات التضخم، حيث أشارت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي قوي بين النفقات العامة ومؤشر أسعار الاستهلاك أكبر من الإيرادات العامة، وعليه تتجلى ضرورة تفعيل هذه الأدوات للتقليل من حدة التضخم وامتصاص ارتفاعه من خلال:

1.2.4.4. فعالية السياسة الإنفاقية في معالجة التضخم:

تستخدم سياسة الإنفاق العام كأحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية، ولتفعيل هذه الأداة لابد من إتباع عدة إجراءات أبرزها:

أ. الشروع بمواجهة الاختلال في الهيكل الإنتاجي من خلال وضع أعلى نسبة من التخصيصات الاستثمارية لقطاعي الزراعة والصناعة وبما يكفل تخفيض ملموس في معدلات التضخم.

ب. تخفيض النفقات الاستهلاكية التي تشكل نسبة كبيرة من حجم الإنفاق العام وكذلك تقليل عدد الوزارات والهيئات غير المنتجة والتي تمثل عبئاً على الموازنة العامة للدولة.

ت. زيادة النفقات التي تخصص لإقامة البنى التحتية ووسائل النقل وجسور وسدود ومشروعات الكهرباء والماء وما إلى ذلك، ويترتب على هذه النفقات زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تحقق هذه النفقات ما يسمى بالفورات الخارجية التي تجعل الكثير من الاستثمارات الخاصة والعامة ممكنة اقتصادياً من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج في المشروعات الاقتصادية وغيرها. (محسن علاوي، 2016، صفحة 447)

2.2.4.4. فعالية السياسة الضريبية في معالجة التضخم:

تعتبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العامة من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى، حيث تعتبر الضريبة اقتطاع نقدي تفرضه الدولة جبراً على الأفراد والمؤسسات دون مقابل، أي أنها تحويل جزء من القوة الشرائية من يد الأفراد والمؤسسات إلى يد الدولة وبذلك تهدف الدولة من زيادة الضرائب في أوقات التضخم إلى سحب من يد المستهلكين قوة شرائية زائدة، حيث أن فرض معدلات ضريبية مرتفعة على الدخل يؤدي إلى انخفاض مستويات دخولهم، وهو ما يحقق زيادة في إيرادات الدولة لتمويل النفقات العامة من جهة وتخفيض الطلب الكلي نتيجة تقليل الإنفاق الاستهلاكي من جهة أخرى، حيث أنه عندما تعاني الدولة من التضخم فإن زيادة فرض الضرائب سيؤدي إلى اقتطاع جزء من دخول الأفراد وبالتالي اقتطاع جزء من القوة الشرائية فينخفض الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

أما عندما تعاني الدولة من الكساد فإن الإجراء السليم يكون في زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب المفروضة على الدخل قصد تنشيط الطلب الكلي الذي يعاني من نقص التشغيل، فلجوء الدولة إلى زيادة الضرائب في هذه الحالة سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة في السنوات المقبلة بسبب انخفاض الدخل والتي تستمد منها الدولة إيراداتها، كما يمكن أن يعمل زيادة فرض الضرائب إلى زيادة حدة الضغوط التضخمية، إذ تعمل الضريبة على الدخل إلى أجور العمال مما يدفع النقابات العمالية إلى المطالبة بزيادة الأجور النقدية والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار خاصة عندما لا يقابل هذه الزيادة في الأجور زيادة مماثلة لها في حجم السلع والخدمات. (تقار، 2014/2013، صفحة 75)

ولغرض زيادة فاعلية هذه الأداة يتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لعل أهمها: (محسن علاوي، 2016، صفحة

- أ. محاربة التهرب الضريبي من خلال القضاء على الفساد الإداري وإيجاد طرق أفضل للتحاسب الضريبي.
- ب. زيادة الوعي الضريبي من خلال وسائل الإعلام.
- ت. الاعتماد على ذوي الاختصاص في الدوائر الضريبية ومحاولة جذبهم.
- ث. العمل على إصدار التشريعات القانونية التي من شأنها توسيع نطاق الضريبة وأوعيتها والمكلفين بها وبذات الوقت تحد من التهرب الضريبي.

5. الخاتمة:

تعد السياسة المالية من بين أهم السياسات الاقتصادية المنتهجة للوصول إلى الأهداف المرجوة في جميع اقتصاديات العالم نظرا لتأثيرها على أم المتغيرات الاقتصادية، والتي تتمثل في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والحد من معدلات البطالة وكذا السعي إلى التوازن الخارجي، ويتوقف تحقيق هذه الأهداف مدى نجاعة وكفاءة أدوات السياسة المالية المطبقة هذا من جهة، ومدى مرونة وطبيعة الجهاز الإنتاجي لكل بلد من جهة أخرى.

ونظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بطابعه الريعي معتمدا على مداخيل قطاع المحروقات في تمويل ميزانية الحكومة من خلال الجباية البترولية، وهو ما يجعل أسعار المحروقات ذات متغير مؤثر في جُلّ المتغيرات والسياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في الجزائر، وأهمها السياسة المالية؛ فكلما كانت الأسعار مرتفعة كانت السياسة المالية المنتهجة سياسة توسعية وبالتالي ارتفاع الأسعار وحدث التضخم نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي أمام زيادة الطلب الكلي الناتج عن ارتفاع النفقات الحكومية، ومن خلال دراستنا المتمثلة في معرفة الأثر وإيجاد العلاقة بين التضخم و أدوات السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1999-2022)، وذلك باستخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط باعتماد برنامج SPSS، حيث أشارت الدراسة إلى وجود علاقة ذات أثر إيجابي بين مؤشر أسعار الاستهلاك وأدوات السياسة المالية (النفقات العامة والإيرادات العامة).

النتائج المتوصل إليها:

- انطلاقا مما جاءت به الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وذلك على النحو التالي:
- أ. تعتبر أدوات السياسة المالية ذات أهمية بالغة في التأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية، كما تعد أداة ديناميكية تنتهجها الدولة إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى في ضبط التضخم؛
 - ب. إن الحد أو تخفيض التضخم والمحافظة على معدلاته عند مستويات معقولة لأطول فترة زمنية، يبقى مرتبط بمدى تحكم الدولة بسياساتها الاقتصادية؛
 - ت. لابد من تفعيل أدوات السياسة المالية (السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية) من خلال إتباع جملة من الإجراءات للتقليل من حدة التضخم في الجزائر؛
 - ث. الجهاز الإنتاجي في الجزائر لا يمتص الفائض في الطلب الكلي الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي والذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

التوصيات:

- على ضوء النتائج السابقة يمكن إدراج بعض التوصيات ومنها:
- تحقيق الإدارة الجيدة للإيرادات العامة خاصة النفطية منها على المدى الطويل، مما يضمن تخفيض التعرض لتقلبات الأسعار؛
 - ترشيد النفقات العامة والتحكم في كتلة الأجور وذلك بغية تقليص القدرة الشرائية للفرد مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي انخفاض معدل التضخم؛
 - تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية ومعايير تقييم أداء البرامج الإنفاقية؛
 - محاربة الانعكاسات الخطيرة لظاهرة التضخم على المجتمع الجزائري، ومحاولة إدماج تقارب بين مختلف الطبقات المكونة للمجتمع.

6. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. البنك الدولي. (2023/04/01). *الاقتصاد الجزائري: مواصلة المسيرة نحو التحول المنشود*. تقرير البنك الدولي.
2. السيد محمد السريتي، و علي عبد الوهاب نجا. (2014). *الاقتصاد الجزئي (الناتج القومي - التدفق الدائري وقطاعات المجتمع - الطلب الكلي - السياسة المالية - التضخم - البطالة)*. الإسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.
3. حيدر مجيد عبود الفتلاوي. (2017). *دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر*. عمان : دار اليازوري العلمية.
4. خالد سعد زغلول حلمي، و إبراهيم الحمود. (2002). *الوسيط في المالية العامة*. أعضاء منظمة الإدارة العربية.
5. خديجة الأسعر. (2016). *اقتصاديات المالية العامة (المجلد الطبعة الأولى)*. القاهرة: دار الكتب المصرية.
6. رجاء الربيعي. (2013). *دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي*. عمان، الأردن: دار أمانة للنشر والتوزيع.
7. سعيد فرهاني فرد. (2014). *السياسة الاقتصادية في الإسلام*. بيروت لبنان: دار الولاء.
8. سليمة لفضل، و فاطمة دحماني. *أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري*. مجلة مجاميع المعرفة (العدد السادس).
9. سيماء محسن علاوي. (2016). *دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي لمدة (1996-2011)*. مجلة كلية الاقتصاد للعلوم الاقتصادية (العدد الثامن والأربعون).
10. شوق فوزي. قياس وتحليل اتجاه السببية والأثر بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016) في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية (العدد الأول).
11. طارق الحاج. (2009). *المالية العامة*. عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
12. عبد العزيز بن العيب، و مولود كبير. *محددات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1980-2019)*. مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية (العدد الأول)، 97-98.
13. عبد الكريم تقار. (2014/2013). *آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة - حالة الجزائر -*، (أطروحة الدكتوراه). بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة.
14. عمير شلوفي. (2018). *التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم -دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014-*، (أطروحة دكتوراه). تلمسان: جامعة أبي بكر الصديق.

15. عنتر برياش، و محمد خليل بوحلايس. قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017. *مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية* (العدد الثاني)، 54-55.
16. فاطمة دحماني، سهام عبد الكريم، و سهام عمران. تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019. *مجلة الإبداع* (العدد الأول)، 193.
17. فاطمة محمد راشد علي. (2020). *السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي*. الإسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.
18. كريم بودخدخ. (2010). اثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 (مذكرة ماجستير). الجزائر: جامعة دالي ابراهيم.
19. كمال سي محمد، و جلول بن با. ، تقدير العلاقة بين عجز الميزانية، النقود والتضخم في الجزائر دراسة قياسية 1970-2016. *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال* (العدد الثالث)، 90.
20. مسعود درواسي. (2005). *السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي*، حالة الجزائر 1990-2004 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
21. منذر قحف. (1999). *دور السياسات المالية وضوابطها في إطار الاقتصاد الإسلامي*. دمشق: دار الفكر المعاصر.
22. نجاه مسمش. (2010). *فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم -دراسة حالة الجزائر "1986-2004"*، (مذكرة الماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر .
23. نعمة بخيت حيدر، و مطر فريق جواد. (2012). *السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970-2009)*. (العدد الخامس والعشرون).
24. نوة بن يوسف. (2015-2016). *تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012* (أطروحة دكتوراه). بسكرة: جامعة محمد خيضر .
25. هيثم الزعبي، و حسن أبو الزيت. (2000). *أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي*. عمان: دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع.
26. ياسين جريزي، و عثمان شريط. ، أداء السياسة المالية ضمن السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تقلبات قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2021. *مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي* (العدد الثالث)، 1236.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

27. Banque d'Algerie. (2022). *Tendances monetaires et financieres*. Consulté le 12 28, 2022, sur .bank of algeria: <https://www.bank-of-algeria.dz>
28. la Banque d'Algérie. (2002–2018). *Rapports annuels de la Banque d'Algérie: (2002–2018)*. Algérie.
29. Office National des Statistiques. (2018). *Indice des prix a la consommation*. Consulté le 11 28, 2021, sur Office National des Statistiques: <http://www.ons.dz>
30. Valavanis, S. (1959). *Econometrics an introduction to maximum likelihood methohods*. New York : Megraw– hill book company,INC.
31. World bank. (2022). World bank.
32. G Gravelle, J., & L Hungerford, T. (2011). Can Contractionary Fiscal Policy Be Expansionary? 2–3.
33. Hambli, Z. (2018). The role of fiscal policy in rationalizing public expenditure in developing countries Case study of Algeria 2000/2016. *Revue des sciences humaines* (09), 82.

7. الملاحق:

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,909 ^a	,826	,817	19,66983

a. Predictors: (Constant), العامة النفقات

b. Dependent Variable: مؤشر مستوى الاستهلاك

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	36761,489	1	36761,489	95,015	,000 ^b
Residual	7738,041	20	386,902		
Total	44499,530	21			

a. Dependent Variable: مؤشر مستوى الاستهلاك

b. Predictors: (Constant), العامة النفقات

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	71,946	9,783		7,354	,000
النفقات العامة	,017	,002	,909	9,748	,000

a. Dependent Variable: مؤشر مستوى الاستهلاك

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,788 ^a	,621	,602	29,03641

a. Predictors: (Constant), الإيرادات العامة
b. Dependent Variable: مؤشر مستوى الاستهلاك

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	27637,268	1	27637,268	32,780	,000 ^b
Residual	16862,263	20	843,113		
Total	44499,530	21			

a. Dependent Variable: مؤشر مستوى الاستهلاك
b. Predictors: (Constant), الإيرادات العامة

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	58,918	18,396		3,203	,004
الإيرادات العامة	,022	,004	,788	5,725	,000